

ملف الأسبوع

الاقتصاد الإسلامي

تنمية مستدامة أكثر عدلاً

يرى العديد من الخبراء أن العالم بات الآن أكثر من أي وقت مضى بحاجة ماسة إلى التمويل الإسلامي القائم على مبادئ الشراكة والمراحة والأكثر عدالة وإنصافاً وتوافقاً مع متطلبات التنمية المستدامة، مقارنة بنظيره التقليدي الذي يعتمد على الفوائد التراكمية، والذي أرهق الاقتصاد العالمي ووضع الكثير من الدول والمؤسسات والشركات تحت ضغط المتعثر. وإعادة جدولة وهيكله الديون والمؤسسات. ورغم ضآلة حجم الأصول المالية الإسلامية في العالم مقارنة بحجم الاقتصاد العالمي، إلا أن الكثير من الاقتصاديين والخبراء باتوا يعولون كثيراً على الدفع قدماً في اتجاه تنمية هذا القطاع الحيوي، وخصوصاً في مجال التمويل، حيث إن الثقة العالمية منحت التمويل الإسلامي والمصارف المتوافقة مع الشريعة أفضلية وبات هذا القطاع ينمو بمعدل 16% سنوياً منذ إطلاق مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، مقابل 10% نمواً للمصارف التقليدية.

ورصد بنك التسويات الدولية ارتفاع ديون القطاعين العام والخاص إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق والتي باتت تشكل نسبة 185% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الناشئة و265% من الناتج المحلي لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي. وهو ما يؤكد ما يراه الكثير من الخبراء من أن المديونية باتت أخطر ما يهدد الاقتصاد العالمي.

ويعتمد التمويل الإسلامي على ركائز أكثر عدالة، منها: الشراكة في المخاطر، وتقاسم الربح. وهو ما ينفي مبدأ الفائدة المقطوعة، وتراكماتها. ويعني أن الأصل المالي لا ينمو إلا بعد دخوله كعنصر أساسي من عملية الإنتاج أو النشاط الاقتصادي المشروع سواء كان تجارة أو صناعة أو غيرها من أشكال الربح المباحة. وفي السياق، تبرز الصكوك كحل تمويلي للدول والشركات، بدلاً عن السندات التقليدية. فيما تأخذ العديد من الجهات على عاتقها في الوقت الحاضر تطوير سوق الصكوك ومنها مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يعمل على وضع مقاييس جديدة (كتلك الخاصة بإعادة التكافل واختبار الضغوط)، وتعمل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على وضع مقاييس جديدة لإصدار الصكوك، كما تعمل السوق المالية الإسلامية الدولية على توحيد الوثائق القانونية الخاصة بالصكوك.

ويعمل البنك الإسلامي للتنمية- من خلال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص- على مساعدة بعض المصدرين الجدد- في أفريقيا بشكل رئيسي- لدخول السوق.

ويتطابق التمويل الإسلامي من حيث التصميم بشكل جيد مع تمويل البنية التحتية والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي. وتتصدر ناسداك دبي حالياً في حجم إصدارات وإدراجات الصكوك، حيث ارتفعت القيمة الاسمية الإجمالية للإدراجات في دبي إلى 44,56 مليار دولار، الأمر الذي يبرهن على النمو القوي الذي حققته دبي بصفقتها مركزاً عالمياً رائداً لإدراجات الصكوك.

دبي - البيان الاقتصادي



50 إلى 55 مليار دولار إصـ

3 عوامل تحدد خارطـ



■ سوق الصكوك يمر بمرحلة من التصحيح بدأت العام الماضي | البيان

دبي - وائل الملبايدي

قال خبراء في التمويل الإسلامي إن ثلاثة عوامل رئيسية ستحدد أداء سوق إصدار الصكوك في العام الجاري، وهي تطورات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، واحتياجات الاستدانة في الدول الخليجية على خلفية انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى ضرورة ضخ سيولة جديدة في المصارف الإسلامية خصوصاً مع اقتراب موعد التوافق مع المتطلبات الرقابية لبنود «بازل 3»، لافتين إلى أن سوق الصكوك لا يزال يمر بمرحلة من التصحيح بدأت العام الماضي.

وتشير التوقعات إلى أنه قيمة الإصدارات ستتراوح بين 50 إلى 55 مليار دولار في العام الجاري، منها 3,45 مليارات حجم إصدار الصكوك في الإمارات في النصف الأول.

وأشار الخبراء إلى أن استمرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأميركي) في رفع أسعار الفائدة، سيؤدي إلى ارتفاع في تكلفة إصدار الصكوك، مشيرين إلى أن تحسن أسعار النفط المتوقع خلال النصف الثاني من العام قد يطلق العنان لموجة جديدة من إصدارات الصكوك، خصوصاً في دول الخليج.

تفاوت التوقعات

وعزا عدنان أحمد يوسف الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية تفاوت التوقعات حيال أداء سوق الصكوك في المنطقة والعالم هذا العام إلى الظروف الاقتصادية والمالية غير المستقرة وتفضيل عدد من المصدريين التمثل حتى نهاية العام ليحرموا أمرهم بشأن الموضوع. لذلك، فإن التوقعات الراهنة تشير إلى أن سوق الصكوك العالمية في العام 2016 ستظل أدنى من أعلى المستويات التي وصلت إليها، حيث تتوقع وكالة ستاندر أند بورز لخدمات التصنيف الائتماني بأن تتراوح قيمة الإصدارات من 50 إلى 55 مليار دولار في العام 2016. مقارنة بـ 63,5 مليار دولار في 2015 و116,4 مليار دولار في العام 2014. ويعكس هذا الانخفاض جزئياً توقف المصرف المركزي الماليزي (بنك نيجارا ماليزيا) - أحد أكبر مصدري الصكوك في العالم، عن الإصدار.

وأضاف أحمد: «بمعزل عن تأثير توقف بنك نيجارا ماليزيا عن الإصدار، فقد انخفض إصدار الصكوك في العام 2016 عن العام 2015. لكن قد تتغير هذه الصورة في الربع الأخير من العام، حيث تنتظر عدد من الحكومات والمصدريين الرئيسيين أن تتضح الصورة، على تحسن القدرة المالية للحكومات، وربما نشهد آنذاك إصدارات كبيرة تغير صورة المشهد الحالي».

شروط

أكد هاني الهاملي أنه رغم التطورات التي تشهدها دول المنطقة في مجال سوق الصكوك، فإن ثمة شروطاً مسبقة لا بد منها لتحقيق هدف تطوير وتنمية هذا السوق، يأتي في مقدمتها نشر الوعي بين صفوف مجتمع الأعمال ومراكز صنع القرار وعامة أفراد المجتمع بطبيعة الصكوك، واستخداماتها، وأهميتها للاقتصاد الوطني، وكيفية مجاراتها للتطورات المستمرة الحاصلة في التمويل الإسلامي التقليدي. وأضاف: «ثمة حاجة لمتابعة التطورات الحاصلة في سوق الصكوك على الصعيدين الإقليمي والعالمي خصوصاً معايير «بازل 3» وتقييم آثارها على الاقتصاد المحلي لاسيما في إطار العولمة المالية التي أصبحت العامل المحكم لحياتنا الاقتصادية».

وأوضح يوسف أن الأسواق تنتظر قيام عدد من الدول الخليجية بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى وبعض الشركات الرئيسية في الخليج بإطلاق إصدارات كبيرة خلال النصف الثاني من العام، والعامل المشجع هو اتجاه أسعار النفط نحو التحسن مما يساعد على تحسن القدرة المالية للحكومات. ومن الحكومات المتوقع قيامها بهذه الإصدارات نيجيريا والكويت والأردن.



■ محمد دمي

ستسقر عنده أسعار النفط وارتباط ذلك باحتياجات الاستدانة في الدول الخليجية وثالثا المتطلبات الرقابية. وقد يؤدي العاملان الأول والثاني إلى استنزاف السيولة من الأسواق العالمية والمحلية، وفي حال بقيت أسعار النفط منخفضة، ونعتقد بأنه لن يكون لدى بعض الحكومات المصدرة للنفط وماليزيا أي خيار آخر سوى اللجوء إلى الاستدانة. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد بأن الكثير من الدول المصدرة للصكوك قد تقرر إصدار سندات تقليدية، بدلاً من الصكوك الإسلامية وهذا ما شهدناه بالنسبة لقطر والإمارات بداية العام خيبة من عدم قدرة سوق الصكوك على استيعاب الإصدارات الكبيرة. مع ذلك قد يستفيد السوق من برامج المصرف المركزي الأوروبي للتسهيل الكمي في بيئة متسمة بعوائد منخفضة مما سيدفع بعض المستثمرين الأوروبيين للتوجه إلى سوق الصكوك.

كما سوف يستفيد السوق خلال السنوات القادمة من الانخراط الأكبر لأصحاب المصلحة التقليديين - مثل البنوك الإسلامي للتنمية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية



■ طارق الرفاعي

الإسلامية وكذلك أصحاب المصلحة الجدد مثل صندوق النقد الدولي، حيث تعمل هذه المؤسسات الآن على الكثير من المشاريع لتعزيز أسس قطاع التمويل الإسلامي وإعداده للمزيد من التطوير والنمو المتسارع.

إصدارات نصفية

وقال محمد دمي الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي لدى وكالة ستاندر أند بورز جلوبال للتصنيفات الائتمانية إن سوق الصكوك لا يزال يمر في مرحلة من التصحيح بدأت العام الماضي. مشيراً إلى أن قيمة الإصدارات منذ بداية العام حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري وصلت إلى 32,9 مليار دولار مقارنة مع 35,2 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، و58,6 مليار دولار في الفترة نفسها من العام 2014. وأضاف: لم يؤد الانخفاض الحاصل في أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في إصدارات الصكوك، بل على العكس ساهم في تشجيع إصدار السندات التقليدية حيث حقق إجمالي الإصدارات التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 118% ليصل إلى 26,7 مليار دولار منذ بداية العام 2016

الطلب والعرض

وأضاف دمي أنه لا يرى أي زيادة في الطلب والعرض في سوق الصكوك. إلا أنه مع اقتراب الموعد المحدد لتطبيق اتفاقية «بازل 3»، يتوقع ازدياد الطلب على الصكوك وخاصة تلك التي تتمتع بمعايير الأصول السائلة عالية الجودة.

وتوقع طارق الرفاعي الرئيس التنفيذي في مركز «كوروم» للدراسات الاستراتيجية في بريطانيا تحسن إصدار الصكوك في دول الخليج وذلك بفضل عاملين اثنين بشكل رئيسي هما «بازل 3» وانخفاض أسعار النفط.

وقال: «تجرب «بازل 3» البنوك الإسلامية على إصدار صكوك لتحسين قاعدتها الرأسمالية، وبالفعل شهدنا العديد من البنوك الإسلامية تقوم بإصدار صكوك بكل مستمر خصيصاً لهذا الغرض، مثل بنك دبي الإسلامي، وبنك نور ومصرف قطر الإسلامي وأخرها بنك بوبيان في

التحول الرقمي ركيزة أساسية لمبادرة الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الرقمي يشك



■ النمو الحقيقي في الاقتصاد الإسلامي يقاس بارتقاء مجمل الوافق الاجتماعي | البيان



دبي - البيان الاقتصادي

أكد عبد الله محمد العور المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي أهمية الاقتصاد الرقمي كركيزة أساسية من ركائز مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، مشيراً إلى أنه في زمن التطور المتسارع لأدوات الاقتصاد الحديث، وللعالم الرقمي، لا يمكن الحديث عن أي منظومة اقتصادية بمعزل عن قدرتها على استيعاب التطورات المتسارعة في العالم الرقمي.

وبحسب تقرير أعدته شركة «ديلويت» فإن الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط سيتجاوز 30 مليار دولار بحلول عام 2018، بعد أن يحقق نمواً سنوياً يقارب 30%. وتتصدر الإمارات قائمة هذه الدول من حيث حجم القيمة المضافة للاقتصاد الرقمي على ناتجها الإجمالي المحلي. ومن المتوقع - وفقاً للتقرير ذاته- أن يصل حجم مساهمة المستهلكين المسلمين في الاقتصاد الرقمي 277 مليار دولار بحلول عام 2020.

وأضاف في تصريحات خاصة

للبیان الاقتصادي إن الهدف من تطوير الاقتصاد الرقمي الإسلامي هو توظيفه لخدمة الغايات الاستراتيجية من النشاط الاقتصادي والتي يمكن اختصارها بتحقيق التنمية، والارتقاء بالواقع الاجتماعي إلى درجة تصبح فيها مجتمعات المعرفة هي قاعدة وركيزة

النمو الاقتصادي. وأضاف: «إن الحديث عن القطاع الرقمي في الاقتصاد الإسلامي، لا يقتصر فقط على تجارة الأغذية الحلال، أو الحجز في فنادق السياحة العائلية إلى آخر تلك القطاعات المرتبطة بالمسلمين فقط، بل يمتد ليشمل كافة

مدارات متوقعة خلال العام الجاري

صكوك 2016

10% نمواً متوقعاً لأرباح البنوك الإسلامية

وتطوير معايير شرعية يتم تبنيها في مناطق مختلفة حول العالم لكي يتمكن من منافسة البنوك التقليدية. وأفاد القمزي بأن قطاع التمويل الإسلامي يحظى بالعديد من فرص النمو.

نمو

وتوقع الدكتور محمود عبد العال الرئيس التنفيذي لشركة آفاق الإسلامية للتمويل نمو أرباح البنوك الإسلامية بنحو 10% بنهاية العام 2016. وأضاف: تشير أحدث التقارير إلى أن حجم أصول المالية الإسلامية بلغ في نهاية عام 2015 نحو 2,4 تريليون دولار، بعد أن كان 2,1 تريليون دولار في عام 2014 ومن المتوقع أن يصل إلى 3,4 تريليونات دولار خلال عام 2018 ليبلغ بذلك حجم أصول البنوك الإسلامية منها 1,2 تريليون دولار والصكوك 280 مليار دولار والصاديق الاستثمارية الإسلامية 51 مليار دولار والتكافل 28 مليار دولار. ونحن نتوقع نمو أرباح البنوك الإسلامية بنحو 10% خلال عام 2016.

ولفت عبد العال إلى أن المؤشرات الإحصائية تظهر أن قيمة الأصول المصرفية الإسلامية للمصارف التجارية في الإمارات والسعودية وقطر وإندونيسيا وماليزيا وتركيا، قد تتجاوز 850 مليار دولار في 2016. وتستحوذ هذه الأسواق على 80% من الأصول المصرفية الإسلامية في العالم.

تتبع

من جانبه قال الدكتور أندرياس غويا مدير المنتدى العالمي للمصرفيين في الشرق الأوسط، إن إحدى أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الصيرفة الإسلامية تتمثل في أن معظم المصارف ونواذ التمويل الإسلامية لا تزال تتبع خطوات البنوك التقليدية في رسم استراتيجيتها ومنتجاتها، من دون لعب دور واضح ومميز في هذا القطاع، وهذا بالضبط ما يجب عليها فعله، وأضاف: أعتقد أن المصارف الإسلامية ستجد نفسها أمام خيارين: إما أن تقوم بتعزيز تواجدها من خلال أخذ دور واضح في السوق وإما التنافس المباشر مع البنوك التقليدية.



حسين القمزي



محمود عبد العال



أندرياس غويا

لتنفيذ مبادرات شبيهة في دول أخرى.

تحديات

وأضاف القمزي، إنه بالرغم من الأداء القوي والمتوقع للمصارف الإسلامية إلا أنه لا تزال هنالك تحديات عدة تواجه القطاع، أهمها ضرورة قيام قطاع الصيرفة الإسلامية بتنفيذ

دبي - البيان الاقتصادي

قال خبراء تمويل إسلامي، إن مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي مثلت عاملاً داعم رئيساً في استمرار نمو المالية الإسلامية هذا العام، لتنعكس إيجاباً على أرباح البنوك الإسلامية والمتوقع أن تصل إلى 10% بنهاية العام الجاري، مشيرين إلى أن أصول المصرفية الإسلامية في 6 دول رئيسية في القطاع - هي الإمارات والسعودية وقطر تركيا وإندونيسيا وماليزيا - مرشحة أن تتجاوز 850 مليار دولار نهاية العام الحالي، ما يعادل 80% من الأصول المصرفية الإسلامية في العالم.

وأكد حسين القمزي، الرئيس التنفيذي لنور بنك، إن مبادرة تحويل دبي إلى عاصمة للاقتصاد الإسلامي كانت داعماً رئيساً للنمو الكبير لقطاع التمويل الإسلامي، فمُنذ إطلاق المبادرة، اتخذت الإمارة خطوات عدة لتحقيق هذه الرؤية، كما تنامي مكانة دبي بصفتها مركزاً عالمياً لإصدارات الصكوك، حيث تجاوزت إصداراتها كلاً من ماليزيا والمملكة المتحدة.

وقال: يتوقع أن تنمو أصول التمويل الإسلامي إلى 3,2 تريليونات دولار بحلول عام 2020 بحسب وكالة تومسون رويترز. وقال: تفوقت البنوك الإسلامية في نموها على البنوك التقليدية حتى الآن، وأعتقد أن هذا الأمر سيستمر.

أسواق

وتابع: تستمر الأسواق الرأسمالية في النضج مع قيام الكثير من المؤسسات بالاتجاه إلى إصدار الصكوك عوضاً عن الأوراق التقليدية. ولقد أصبحت البنوك الإسلامية في المنطقة وخاصة في الإمارات أكثر نشاطاً في الترتيب لعمليات التمويل الكبيرة. ولا شك في أن الإعلان الأخير لمجلس الوزراء في الإمارات بالموافقة على إنشاء هيئة شرعية جديدة سيحفز البنوك الإسلامية في المنطقة مع استمرار جهة تنظيمية وطنية موحدة في البلاد، تضمن عدم وجود نزاعات أو خلافات حول منتجات التمويل الإسلامي، كما ستدعم جهود الإمارات لأن تصبح معياراً أساسياً

ثمار مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي

محطات في تطور المبادرة



ثمار المبادرة

- 1 نضوج المصارف الإسلامية في الدولة وزيادة أرباحها
- 2 ترسيخ مكانة دبي كمركز عالمي لصناعة الحلال
- 3 تعزيز إدراج الصكوك في أسواق دبي
- 4 دعم مكانة دبي كمركز للسياحة الحلال
- 5 بروز قطاع الحلال كأحد القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم
- 6 إرساء منظومة معرفية متكاملة عن قطاع الحلال تشكل مرجعية للمستثمرين الحاليين والمحتملين

3.4 تريليونات دولار حجم أصول المصرفية الإسلامية المتوقع عالمياً بحلول 2018

125 مليار دولار حصة القطاع المصرفي الإسلامي في الإمارات

المصدر: البيان الاقتصادي - تقرير «واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي» - «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي» - «كبه بي إم جي»

الإمارات والمنطقة وآفاق المستقبل لا بد أن ينسحب إلى مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي. وقال: «إن المبادرة طورت قواعد متينة وتقاليدها لصناعة صكوك مستدامة ومنظمة وستعيد تشكيل خريطة سوق الصكوك ليس على مستوى دولة الإمارات والمنطقة فحسب بل على المستوى العالمي نظراً للمكانة المتميزة التي تتمتع بها دبي كمركز إقليمي وعالمي للمال والأعمال، هذا فضلاً عن الاستجابة الكبيرة لهذه المبادرة فور إطلاقها من قبل العديد من المؤسسات الحكومية وكبرى شركات القطاع الخاص».

العالمية ومصرف الإمارات الإسلامي والتي وصلت إلى 1,2 مليار دولار و750 مليون دولار على التوالي. كما استمر استخدام هيكل الصكوك من الشريعة الأولى من قبل بعض الجهات المُصدرة للصكوك القائمة في دبي منذ بداية العام وحتى الآن.

قواعد جديدة

وأكد الأمين العام لمجلس دبي الاقتصادي هاني الهاملي أن مبادرة «الاقتصاد الإسلامي» أرست قواعد جديدة في سوق الصكوك العالمي، مشيراً إلى أن الحديث عن ملامح وتطور صناعة الصكوك في

الكويت، ويمكن أن نتوقع استمرار هذا الاتجاه. أما بالنسبة لانخفاض أسعار النفط، فهو المحرك الرئيسي وراء سعي دول مجلس التعاون الخليجي الحكومات إلى سد الثغرات في ميزانياتها في هذا العام».

وحول إصدار الصكوك في الإمارات قال الرفاعي: «وصل حجم إصدار الصكوك في دولة الإمارات إلى 3,45 مليارات دولار حتى 22 يونيو 2016 مقارنة مع 4,6 مليارات دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ويأتي انتعاش سوق الصكوك مدفوعاً بإصدارات الصكوك الكبيرة من قبل موانئ دبي

ل 450 مليار دولار سنوياً من الناتج العالمي

5 أولويات للنهوض

قائماً على مبدأ الشراكة الحقيقية بين الشركة والمؤسسة من ناحية وبين المجتمعات في تلك البلدان من ناحية ثانية.

وأن تكون نتيجة هذه الشراكة انخراط الشركات الأجنبية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتركيز على الارتقاء بمستوى التعليم والعلوم في تلك البلدان.

4 تعزيز منظومة القوانين والتشريعات التي ترسم معالم مسيرة التنمية وفق الحاجات العامة والشاملة للمجتمعات.

5 وتحفيز قيم ابتكار منتجات وآليات إنتاج وأسواق جديدة بحيث تترى وتنوع المنظومة الاقتصادية ولا تناقض طبعاً بين التشريعات والقوانين الموحدة في الاقتصاد الإسلامي وبين الابتكار.

4 توجه التمويل التقليدي والإسلامي نحو دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو بمثابة وضع حجر الأساس في بنية الاقتصاد العالمي الجديد، اقتصاد

يكون للشباب فيه ليس دورهم فقط بل وقرارهم ورؤيتهم وتوجهاتهم الخاصة. هكذا يمكن تحرير طاقات الإبداع والابتكار.

قال عبد الله العور إن هناك 5 أولويات للنهوض بالاقتصاد الرقمي وتجاوز عقبات نمو وفق منظور الاقتصاد الإسلامي تتمثل بما يلي:

1 بالرغم من كون الاقتصاد الرقمي يضع التكنولوجيا في ريادة العمل الاقتصادي إلا أنه يبقى على أولوية الاهتمام بالموهبة البشرية، وعلى ضرورة الارتقاء بنظم التعليم والمعارف كونها البنية التي تنتج العقول القادرة على قيادة مسيرة القطاع الاقتصادي.

2 ضرورة أن يترافق نمو الاقتصاد الرقمي مع استحداث قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على جسر الهوة بين النمو الطبيعي للحاجة للتوظيف وبين

3 تقليص حجم التفاوت بين الشعوب في إمكانية الوصول للتكنولوجيا والاتصالات بشكل خاص، وأن يصبح الاستثمار ونشاط الشركات في دول العالم الثالث

وذلك حسب تقرير صدر مؤخراً عن مؤسسة (إس إيه بي ASP) للأبحاث. أما تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي للعام 2015، فأشار إلى أن مساهمة المستهلكين المسلمين في الاقتصاد الرقمي بلغت 107 مليارات دولار عام 2014، أي ما يوازي 5,8% من قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي.

فجوة

وحول التحديات التي تواجه تطوير صناعة الاقتصاد الرقمي، أشار العور إلى وجود تقارير صادرة عن صندوق النقد الدولي، سلطت الضوء على مجموعة من التحديات التي تؤثر سلباً على معادلة نمو الاقتصاد الرقمي وبالتالي الاقتصاد العالمي بشكل عام. وأضاف: «وفي مقدمة هذه التحديات: حجم الفجوة في القدرة على الوصول للتقنيات الحديثة والاتصال بشكل خاص بين شعوب العالم، بحسب دراسة أعدها فريق من الخبراء في البنك الدولي حول التنمية في العالم لعام 2016 والتي أشارت إلى أن 60% من سكان العالم لا يملكون أدوات الاتصال الحديثة.

ويضيف المشاركون في هذه الدراسة تحدياً آخر في غاية الأهمية، وهو أن هناك احتمالاً كبيراً أن يؤدي استخدام التقنيات الحديثة في النشاط الاقتصادي إلى تقليص الحاجة للوظائف وزيادة في البطالة بمختلف أنواعها. إن الاقتصاد الإسلامي ينظر إلى هذين التحديين بأهمية بالغة، فالنتائج المحتملة هنا تتعارض مع أهدافه الرئيسية وهي تحقيق تنمية شاملة تتزامن مع نمو وتطور الاقتصاد العالمي».



تحديد قيمة ما يضيفه الاقتصاد الرقمي للاقتصاد العالمي بسبب التداخل الكبير بين التقنيات وباقي القطاعات الأخرى، لكن استناداً للتقارير والدراسات الصادرة عن المؤسسات الدولية فإن الاقتصاد الرقمي يشكل نحو 450 مليار دولار سنوياً من الناتج الإجمالي العالمي

أداة من أدوات الاقتصاد الحديث، اقتصاد الحاضر والمستقبل، القادر على المنافسة والبقاء على الساحة العالمية».

تقديرات

ولفت العور إلى أنه ليس من السهل

نواحي النشاط الاقتصادي كغيره من المنظومات الاقتصادية الأخرى، بحيث يطال الصناعة والتجارة والبحوث والدراسات والتخطيط للبنية التحتية والخدمات العامة والصحة والتعليم، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. وإن التقنيات الحديثة، كما نراها، هي

العالم يبحث عن الشريك المالي وليس الدائن

دور محوري للتمويل الإسلامي في الاقتصاد الدولي



■ عبد الله العور

2007.

وتصدر اليابان قائمة البلدان التي لديها أعلى نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 230٪، تليها اليونان بنسبة 177٪، فيما احتل لبنان المرتبة الثالثة عالمياً والأولى عربياً بنسبة 134٪. أما صندوق النقد الدولي، فقد كشف في دراسة صدرت عام 2015 أن ديون العالم تجاوزت الـ100 تريليون دولار، وهي حالة غير مسبوقه وتشكل معضلة التنمية الأساسية في معظم بلدان العالم.

ثقة عالمية

وفي هذا الإطار يقول العور: «بالرغم من قلة حجم الأصول المالية الإسلامية في العالم والتي قد تصل لحدود 3,24 تريليونات دولار بحلول عام 2020 كما جاء في تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي لعام 2015، إلا أن الثقة العالمية منحت التمويل الإسلامي والمصارف الإسلامية أفضلية جعلها تنمو بمعدل 16٪ سنوياً منذ إطلاق مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، مقابل نمو 10٪ للمصارف التقليدية».

ويضيف: «عند احتساب هذه النسبة علينا مراعاة حقيقة هامة، وهي أن المؤسسات المالية العالمية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، والعديد من المصارف التقليدية حول العالم باتت على ثقة تامة بضرورة تبني آليات التمويل الإسلامي ومعاييرها لاستعادة ثقة عملائها، وفي هذه الحال فإن حجم الأموال التي قد تدخل نطاق التمويل الإسلامي قد يتجاوز بكثير ما هو متوقع حسب الدراسات، بحيث تصبح نسبة كبيرة من أموال هذه المؤسسات، أصولاً مالية إسلامية بحكم التزامها بمعايير وتشريعات التمويل الإسلامي».



■ الاقتصاد العالمي يحتاج إلى شركات مالية عادلة وليس المزيد من الديون | البيان

أن الديون المتراكمة أصبحت المشكلة الأساسية في النظام المالي والمصرفي وليست مشكلة الجهات المدينة فقط.

حجم المديونية

وفي دراسة صدرت أخيراً قدر بنك التسويات الدولية حجم المديونية بالدولار خارج الولايات المتحدة تقدر بـ 8,9 تريليونات دولار، وهو مستوى غير مسبوق في النظام المالي العالمي. وأكد البنك أن ديون القطاعين العام والخاص ارتفعت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق وباتت تشكل نسبة 185٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الناشئة و265٪ من الناتج المحلي لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي، فيما سجلت التنمية ارتفاعاً بنسبة 35٪ منذ عام

أما التمويل الإسلامي فهو الحد الآخر من هذا السلاح لأنه ينفع ولا يضر، فهو قائم على مبادئ الشراكة والمراعاة ولا يمكن للمؤسسة المالية الإسلامية المدينة أن تحقق أرباحها إلا من خلال هذه المبادئ. ويشير العور إلى أن المال يدخل كعنصر من عناصر الإنتاج ولا ينمو بسبب كونه ديناً فقط، فإذا نجح المشروع الممول إسلامياً، يصبح للمؤسسة المدينة حق في نسبة معينة من الربح، وهنا يصبح الربح العائد على أصل الدين مشروطاً بنجاح المشروع. وفي حال تعثر العمل أو فشل المشروع، فلا فائدة على أصل الدين في التمويل الإسلامي. وتؤكد الدراسات الحديثة عن حالة الاقتصاد العالمي صحة هذه المعادلة. وتؤكد أيضاً

ركائز

يقوم التمويل الإسلامي على ثلاثة محاور رئيسية هي أولاً الشراكة في المخاطر، وهذا الشكل ينفي صفة الفائدة المقطوعة، ويعفي الطرف المستفيد من تراكمات هذه الفائدة. وثانياً تقاسم الربح، وهذا يعني أن الأصل المالي لا ينمو إلا بعد دخوله كعنصر أساسي من عملية الإنتاج أو النشاط الاقتصادي المشروع سواء كان تجارة أو صناعة أو غيرها من أشكال الربح المباحة، فالمال حسب الشريعة الإسلامية لا ينمو بذاته ولا منفصلاً عن دوره في عملية الإنتاج وفي تحمل نتائج هذه العملية بسلبها وإيجابها. وثالثاً، القرض الحسن، وهنا تكمن أهمية التمويل الإسلامي في التنمية الاجتماعية، إذ يمكن أن تستفيد الفئات الاجتماعية الأقل حظاً في حل مشكلاتها المادية بدون فوائد أو تراكم للدين.

عبد الله العور: الفائدة المتراكمة أرهقت الاقتصاد العالمي

دبي - البيان

بات من الواضح لمتابعي مسيرة الاقتصاد العالمي الدور المحوري للتمويل الإسلامي في عودة الحيوية للمنظومة الاقتصادية العالمية خلال السنوات القليلة القادمة، وخصوصاً بعد الحديث عن دوره الكامن في دعم خطط التنمية المستدامة والمشاريع الكبرى التي تحتاج لاستثمارات متوسطة إلى طويلة الأجل.

فوسط هذه الحالة من الديون التي تعيق مشاريع التنمية في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والصناعة والخدمات، يقف العالم أمام خيار واحد، وهو إيجاد التمويل الذي لا يزيد عبء الديون. بمعنى آخر، العالم اليوم بات يبحث عن شريك مالي وليس عن دائن، بحيث يعيد النشاط لعجلة الإنتاج المعطلة، مما يفسر التوجه الكبير من مختلف المراكز الاقتصادية العالمية نحو تبني التمويل الإسلامي.

كما بات واضحاً أن التمويل الإسلامي وصل إلى مرحلة يحتاج فيها إلى تحفيز النمو واستعادة النشاط، ولكن على أسس مختلفة عن تلك التي سادت قبل الأزمة المالية العالمية، بحيث تضمن تلك الأسس استدامة النمو واتساعه ليشمل فئات اجتماعية أكثر، وليضمن عدم تكرار الأزمات السابقة التي كبدت الاقتصاد العالمي خسائر فادحة على صعيد المؤسسات والسيولة والبرامج من ناحية أخرى.

أرهاق الفائدة

وفي هذا السياق، يقول عبد الله محمد العور، المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي إن التمويل التقليدي الذي يعتمد على الفائدة المتراكمة، أرهق الاقتصاد العالمي ووضع الكثير من الدول والمؤسسات والشركات تحت طائلة الدين المتعثر. لقد سعت بعض الدول إلى الاستفادة من التعثر في سداد الديون، على أساس أن الفائدة تزداد كلما طالت مدة الدين لتصبح هذه الفائدة أكثر من أصل الدين ذاته في الكثير من الحالات.

الاقتصاد الحقيقي أولوية الاستثمارات الإسلامية

الصناعة من

القطاعات

الاستراتيجية الرئيسية

المشاريع الصغيرة

والمتوسطة في قلب

الاهتمام

أسواق منتجات الحلال

تشهد نمواً متسارعاً

دبي - البيان

حدد مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي اتجاهات الاستثمارات الإسلامية في السنوات المقبلة والفرص المتاحة للاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي، حيث يقول عبدالله محمد العور المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: «لكي نتجح أي منظومة اقتصادية، عليها أن تحدد اتجاهاتها الاستثمارية، وأن تدرس بشكل علمي ودقيق، في أي قطاعات يجب أن تضع أموالها. وفي حالة التمويل الإسلامي فإن الأولوية دائماً لقطاعات الاقتصاد الحقيقي، التي تعتبر بالمقابل أولويات عند جميع البشر. فمن غير المنطقي مثلاً أن يتوجه التمويل في بلد فقير نحو الكماليات بدل الأساسيات التي تتمثل في إرساء قاعدة إنتاجية تستوعب العاطلين عن العمل وترفع من قدراتهم الشرائية وفي تعزيز قطاعات التعليم والصحة والتأهيل المهني».

توجهات

وتجته دبي ودولة الإمارات أكثر فأكثر نحو تعزيز مفهوم السعادة لشعبها، هذا المفهوم الذي تتضافر في سبيل ترسيخه كمنهج وسلوك، الكثير من العوامل وفي مقدمتها الاقتصاد المستقر القائم على الإنتاج والمعرفة والعلوم والتقنيات الحديثة، واستدامة التنمية.

وتشكل الأصول المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات ما قيمته 18,6٪ من حجم السوق المصرفية في الدولة، و7٪ من حجم الأصول الإسلامية العالمية. وبحسب بيانات المصرف المركزي، فإن أصول المصارف الإسلامية في الإمارات وصلت إلى 445 مليار درهم في نهاية عام 2015، بنسبة نمو بلغت 9,8٪ منذ بداية العام. وستشكل هذه الأصول رافعة قوية للاقتصاد الوطني إذا توزعت على أنشطة التصنيع والمنتجات الحلال والاقتصاد الرقمي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الصناعة

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الاستراتيجية الرئيسية التي تستهدفها خطة دبي 2021 التي تهدف إلى بناء اقتصادي قوي ومستدام قائم على تنوع مصادر الدخل الوطني وبناء اقتصاد ما بعد النفط. وكذلك ركزت استراتيجية دبي الصناعية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب

إطلاق شعار الحلال الوطني، وتأسيس المنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال، واحتضان معرض المنتجات الحلال السنوي، بالإضافة للإنتاج الثقافي المتواصل الذي منح الاقتصاد الإسلامي منظومته المعرفية التي حددت أسس مفاهيم الحلال في هذه المنظومة

مكآنة الإنتاج محمرك للنمو المستدام. وتفيد التقارير الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي، أن الأسواق العالمية للمنتجات الحلال تشهد نمواً متسارعاً حيث يقدر حجم أسواق وتجارة المنتجات الحلال بأكثر من 2,3 تريليون دولار وتستحوذ الأغذية والمشروبات على نحو 67٪ من حجم هذه التجارة بما قيمته 1,4 تريليون دولار تقريباً، ويتوقع أن يرتفع حجم التعاملات التجارية الدولية بقطاع الأغذية إلى نحو 1,6 تريليون دولار مطلع عام 2020.

رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، على ستة قطاعات صناعية وهي: الطيران، والسفن البحرية، والصناعات الدوائية والمعدات الطبية، والمعادن المصنعة، والسلع الاستهلاكية سريعة التداول، والآلات والمعدات.

الحلال

تقود دبي صناعة الحلال في العالم، فمن ناحية عززت الإمارة موقعها كمرجعية تشريعية وهيكلية للصناعات الحلال عبر



استراتيجية متكاملة تفتح فرصاً استثمارية بلا حدود

تشير البيانات الحديثة الخاصة بالاقتصاد الإسلامي، إلى أهمية الاستراتيجية المتكاملة التي وضعها دبي لتطوير منظومة الاقتصاد الإسلامي، عبر تحقيق الترابط الفعلي بين القطاعات المعنية التي لا حدود لفرص الاستثمار فيها، إذا تم العمل على تفعيل كل قطاع، بحيث يغذي الآخر ويتغذى منه.

3.24
تريليونات دولار أصول قطاع التمويل الإسلامي في العام بحلول 2020

233
مليار دولار حجم إنفاق المسلمين في سوق السفر بحلول عام 2020

6.7
تريليونات دولار حصة الاقتصاد الإسلامي من إجمالي الناتج المحلي العالمي

53.1
مليار دولار صادرات الأغذية إلى دول مجلس التعاون 2020

547
مليار دولار سنوياً تجارة الأغذية الحلال في سوق الحلال العالمي

2.61
تريليون دولار الاتفاق على الصيرفة الإسلامية في 2020

2.3%
سنوياً نمو حجم مبيعات خدمات الأغذية

51.9
مليون طن، حجم الأغذية التي سيتم استهلاكها في منطقة الخليج بحلول 2019

إعداد - وائل اللبائدي - جرافيك: أسيل الخليلي